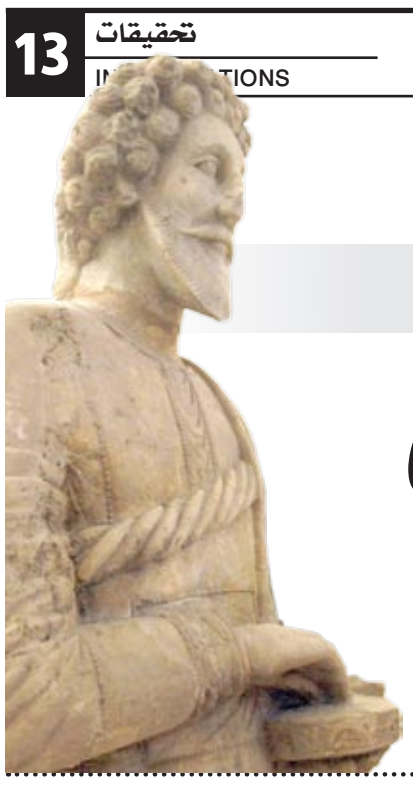

تفتح ملف التهريب المتواصل

مسؤولون كبار وموظفون صغار متورطون في التنقيب عن الآثار وبيعها إلى جهات خارجية!

- برلمانيون: المسؤولون على المواقع الأثرية تركوها مفتوحة لكل من يريد السرقة
- نائب يحذر: إذا استمر الحال سنستورد آثاراً من الدول المجاورة لنضعها في متاحفنا!
- الغموض يلف مصير ملفات اساسية من بينها الآثار

اعد الملف/ وائل نعمة - إيناس طارق
عدسة/ ادهم يوسف

(من يستفيد من ضياع وتهريب الآثار ليس مواطنا عاديا،لان المواطن لا يملك المعرفة والقدرة على تحديد خارطة المواقع الأثرية وأماكنها بالضبط، إنما الذي يعرف ذلك هم الخبراء بالأمر ولهم دراية كاملة واتصال مباشر بالجهات التي تريد سرقة الآثار)! عبارة تختصر ما يدور في العراق عن سرقة تاريخه الطويل الذي نتغنى باسمه كلما "هبت" علينا رياح "مسمومة" وحاولت تمزيق إرثنا وتفتيت وحدتنا.. غزوات ومعارك وشخصيات حاولت تخريب وسرقة آثارنا، وانتشرت قطعنا "الفريدة" من تراثنا السومري والبابلي والاكدي في المتاحف العالمية، وراح صدام بـ"همجيته" يحفر أول حرفين من اسمه على أحجار "بابل التاريخية" فطمس بذلك كل المعالم الأثرية، وانتهى الامر بفوضى ٢٠٠٣ والهجوم المنظم على المتحف الوطني العراقي وسرقة بعض محتوياته، وما زلت أذكر وأنا أتابع على شاشات التلفاز كيف نشرت صور للمتاحف العراقية بعد الحرب، وكيف خلع أبوابها وشبابيكها ونهب ما بداخلها.

وقد كشفت "النيويورك تايمز" في وقت سابق عن سرقات جديدة لتاريخ العراق، ففي هذا الإطار قالت الصحيفة إن تلك السرقات لم تحدث هذه المرة نتيجة الفوضى التي أعقبت عام ٢٠٠٣، وإنما اللامبالاة البيروقراطية الخاصة بالحكومة حديثة السيادة في البلاد.

كما أشارت الصحيفة الأميركية إلى أن الآلاف من المواقع الأثرية – التي تحتوي على بعض من أقدم كنوز الحضارة – بقيت دون حماية، وهو الأمر الذي سمح باستئناف "عمليات التنقيب غير المشروعة تمامًا"، وخصوصًا في جنوب البلاد، وفقا لما قاله مسؤولو الآثار في العراق.

وأوضحت النيويورك تايمز في سياق ذي صلة أن القوة الجديدة لشرطة الآثار، التي أنشئت في عام ٢٠٠٨، كان من المفترض أن يعمل بها ما يزيد على خمسة آلاف ضابط، لكن العاملين بها حاليا يبلغ عددهم ١٠٦، وهو العدد الذي يكفي، طبقا للصحيفة، لحماية مقرهم الرئيس في قصر يعود للعصر العثماني على الضفة الشرقية لنهر دجلة في بغداد.

وبنبرة من السخط، يقول قائد هذه القوة، العميد نجم عبد الله الخزعلي: "أجلس خلف مكتبي، وأقوم بحماية المواقع الأثرية، بماذا؟ بالكلمات؟".

وهنا، تؤكد الصحيفة أن الفشل في توظيف واستخدام القوة – وعمليات النهب المتعاقبة – يعكس حالة من الضعف على نطاق أوسع في قانون ومؤسسات الدولة العراقية في الوقت الذي ينسحب الجيش الأميركي بشكل مُطرد، تاركًا وراءه إرثًا يشوبه الغموض.

وفي حالة آثار العراق القديمة، أوضحت الصحيفة أن الكلفة تجسدت في خسارة لا تحصى من تحف حضارات بلاد ما بين النهرين، وهو التاريخ الذي غالبا ما يصفه قادة العراق بأنه جزء من البحوث والسياحة الأثرية للبلاد، وكذلك جزء من عظمتها المستقبلية.

وعلى الرغم من أن عمليات النهب الحاصلة الآن لم تعد تحدث على النطاق نفسه الذي كانت عليه في السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، إلا أن المسؤولين وعلماء الآثار قد أبلغوا عن حدوث العشرات من عمليات التنقيب الجديدة في ما قال مسؤولو شرطة الآثار إنهم لا يمتلكون الموارد اللازمة للحفاظ حتى على السجلات من النهب.

عمليات تنقيب غير مشروعة

أما الأكاديمية سلام سميسم فتقول إن الجهات المستفيدة من سرقة الآثار هي نفسها التي تريد محو الشخصية العراقية وإضعاف وجوده وتاريخه.

الباحثة في الشؤون الإسلامية والسياسية تؤكد انه لو كان هناك قانون لما حصل ذلك، لكن هناك من يتصرف بهواه من المسؤولين وكأن الآثار ملك شخصي وليس ملكاً للبلاد، متسائلة عن أي اتجاه يذهب اليه العراق الآن، سؤال نتمنّى أن تجيب عليه الحكومة لأنها بالتأكيد تعرف من يعمل على سرقة الآثار ومحو تاريخ بلاد الرافدين بشكل ممنهج.

بينما يذكر ياسين البكري الأستاذ في الجامعة المستنصرية ان المسؤولية الأولى والأخيرة في سرقة الآثار العراقية تقع على عاتق الحكومة التي تتحمل الوزر الأكبر في ضياع الآثار العراقية، إضافة الى عدم توفير الحماية الكافية للمواقع الأثرية وعدم مطاردة عصابات سرقة الآثار ومحاسبة الدول التي تسرق آثارنا وتعرضها في متاحفها وكأنها ملك لها.

البكري يشدد على ان الأمر أصبح واضحاً للجميع بان هناك دولا تعمل على إفراغ العراق من الكفاءات والخبرات والحضارة أيضا وقتل الشعب بقطع الماء وإرسال المفخخات وتدمير وتحطيم حضارة وادي الرافدين، لافتاً الى ان الحكومة الآن بحاجة الى فرض قانون يحمي ارثنا ولو كان هناك قانون وحكومة قوية لما سرق العراق بهذا الشكل، فالبلاد لا يوجد فيها قانون رادع لا للمواطنين ولا لدول الجوار التي أصبحت كما يقول المثل الشائع "تسرح وتمرح في أراضينا".

المواطَنة وضياع الآثار

بالمقابل، يشير النائب خالد الملا الى المشكلة الرئيسة التي تعاني منها البلاد هي فقدان المواطن العراقي لصفة المواطنة –على حد وصفه – الامر الذي يجعل ضياع الاثار التي تمثل التاريخ مسالة طبيعية جداً والغالبية لا تكترث بها.

الملا وهو عضو التحالف الوطني يؤكد ان الوضع الأمني المتوتر خلف أناساً ضعفاء النفوس يتاجرون بالآثار العراقية وبمساعدة من دول الجوار التي تتمنى ضياع هوية البلاد، وهي نفس الدول التي تعمل على عدم استقراره!!، مشدداً على ان العراق يقع ضحية مؤامرة تحاك له منذ القدم لمحو تاريخه وحضارته.

من جهة أخرى، ينوه النائب بان الجهات المسؤولة عن حماية الآثار لا تبذل جهداً كبيراً لحمايتها كذلك الحكومة لم تكون جدية بحماية المواقع الأثرية والتي كان لابد من حث الوزارات المعنية بالأمر على بذل جهود استثنائية لحماية هذه الثروة الوطنية، لافتاً الى ضرورة ان تقوم وزارة الخارجية والثقافة بالتنسيق مع كل السفراء العراقيين في جميع دول العالم بالعمل على إرجاع الآثار العراقية التي سرقت وهربت. ويعتقد الملا بان سرقة الآثار هي جزء من الحرب التي تقودها دول الجوار ضد العراق من القصف التركي والإيراني للحدود والقرى العراقية وتجاوزات الكويت في بناء ميناء مبارك وقطع المياه عن شط العرب.

مرجحاً، ان دول الجوار ومساعديها من الداخل هم الساعون الى محو الهوية العراقية، مطالباً في الوقت نفسه الحكومة والبرلمان بالعمل بشكل جدي وبأسرع وقت لإيقاف تلك التجاوزات لان العراق ليس ضعيفا ليكون لقمة سهلة لدول جوار تتمنى ان يمحو العراق من الخارطة –على حد قوله–.

مسؤولون فاسدون!

بينما حمل النائب إبراهيم الركابي الحكومة مسؤولية ضياع وسرقة الآثار العراقية للسياسات الصدامية "الهمجية" والاضطراب الذي حدث ما بعد التغيير.

ويشدد النائب عن دولة القانون على ان حملة السرقات ما زالت مستمرة لعدم وجود سيطرة على عصابات التهريب والسرقات المنظمة التي تطال مواقعنا الأثرية دون رقيب، كاشفاً عن تورط مسؤولين وموظفين كبار في التنقيب عن الآثار وتهريبها وبيعها الى جهات خارجية، معتقداً ان من غير المعقول ان يقوم المواطن العادي بسرقة الآثار لوحده فهو امر أشبه بالمستحيل.

وأضاف الركابي: ان العراق يضم مواقع أثرية تتجاوز العشرة آلاف موقع ولا تضاهيه دولة من دول العالم، لهذا نلاحظ ان من يفعل ذلك هي جهات تريد محو هوية العراق ليكون بلداً بلا حضارة، داعياً الحكومة الى حماية المواقع الأثرية ومحاولة إرجاع ما يمكن إرجاعه وإصدار تشريع يوكل أمر الآثار الى وزارة مختصة وليس لوزارة شؤون السياحة.

أما النائب عمر الجبوري فأكد تشكيل لجان في البرلمان تعمل من اجل الاهتمام بالآثار العراقية والعمل على عودتها الى أروقة المتاحف الوطنية بدلاً من تناثرها بين متاحف الدول التي تتباهى بالآثار العراقية وكأنها ملك لها.

وأوضح الجبوري وهو النائب عن العراقية أن هناك تقاطعات كبيرة في العمل الإداري بين الوزارات وعدم إعطاء الأمر لوزارات خاصة بالعمل الجدي لحماية الآثار العراقية والتعاون مع القوات الأمنية لوقف عمليات التجاوزات والتنقيب غير القانوني، لافتاً الى ان الأمر بحاجة الى برنامج متكامل للقضاء على المسؤولين الفاسدين والمهربين وإعادة الآثار العراقية بأية وسيلة كانت.

دور دول الجوار

فيما أشار النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصهيود الى ان المستفيد من ضياع الآثار العراقية هي الدول المجاورة، التي تتعرض الى العراق بكل الوسائل والطرق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن.

النائب يشدد على وجود جهات خارجية تساندها عصابات تعتاش على سرقة الآثار وبيعها بابخس الأثمان ولا يهمها ماذا تكون وتمثل ماذا، المهم ان تجني الأموال بأية وسيلة، كاشفاً عن ان المسؤولين على المواقع الأثرية تركوها مفتوحة على مصراعيها لكل من يريد السرقة ويعطي للدول المجاورة ما تريد، وهو ما يعتبره الصهيود بحاجة الى معالجة جدية وحقيقية، تتمثل بإصدار قانون يعطي الحق لوزارة الآثار للاهتمام بالموضوع، مرجحا في حالة بقاء الحال على ما هو عليه سوف نجد أنفسنا إننا نستورد آثاراً لنضعها في متاحفنا من الدول المجاورة وبقية الدول الأخرى التي وجدت متعة وفناً وسياحة لجذب السياح من كل دول العالم بعرضها الآثار العراقية،من جهته، اعتبر النائب فرات الشرع ان ترهل المؤسسات العراقية هو السبب في ضياع الآثار وانتشار الفساد وسرقة المال العام الأمر يحتاج الآن الى فعل جدي وحرص لحماية ليس فقط الآثار العراقية إنما الأراضي العراقية التي أصبحت ساحة مفتوحة لاستقبال القصف الإيراني والتركي وتجاوزات القاعدة وإدخال البضائع الفاسدة، فالدول المجاورة تريد تقطيع العراق ومحو تاريخه وهي نفسها الدول التي تسرق الآثار وتنقب بكل راحة في أراضينا.

ويتهم عضو المجلس الأعلى الإسلامي دول معينة بأنها تدفع الملايين من الدولارات للتنقيب عن الآثار في مناطق جنوبي العراق.

تاريخ العراق سرق وهرب إلى إسرائيل

في تصريح ملفت أكدت دائرة الآثار الإسرائيلية وجود كمية كبيرة من الآثار العراقية المسروقة في إسرائيل تم تهريبها منذ عام ٢٠٠٣ وأبدت استعدادها لإعادتها لسلطات العراق مباشرة أو بواسطة جهة ثالثة.

وكان الناطق باسم وزارة السياحة والآثار العراقية عبد الزهرة الطالقاني أكد في وقت سابق وجود آثار عراقية منهوبة في إسرائيل.

وقال الطالقاني: إن عصابات متخصصة "قد تكون مدعومة من قبل مخابرات دول إقليمية شاركت في عمليات سرقة الآثار العراقية".

وعن رد فعل الوزارة لاستعادة الآثار الموجودة داخل إسرائيل، قال الطالقاني: "نواجه معضلة على هذا الصعيد، لأنه لا يوجد تمثيل دبلوماسي بين الدولتين، إلا أن هذا لن يمنعنا من التحرك عن طريق اليونسكو والمنظمات الدولية لاستعادة القطع الأثرية سواء تلك الموجودة داخل إسرائيل أو خارجها".

وأكدت الناطقة بلسان سلطة الآثار الإسرائيلية يولي شفارتس الكلام نفسه، وأشارت إلى أن عشرات القطع الأثرية قد وصلت في السنوات الأخيرة من العراق إلى إسرائيل وهي تعود لحقب تاريخية مختلفة.

وقالت إن هذه الموجودات الأثرية دخلت البلاد بطرق قانونية من خلال استيرادها بالأساس من لندن ودول أوروبية من قبل تجار بحوزتهم تراخيص استيراد قانونية.

وترجح شفارتس أن هذه الآثار العراقية تباع في الأسواق الحرة في دول الخليج خاصة في إمارتي أبو ظبي ودبي ومن هناك تشحن لمخازن مؤقتة في أوروبا خاصة لندن قبل إرسالها لتجار في إسرائيل.

في المقابل، قالت شفارتس: إن سلطة الآثار الإسرائيلية قدمت في السنوات الأخيرة للشرطة الدولية (الإنتربول) عشرات الصور لهذه القطع العراقية وطلبت فحص ما إذا كانت مسروقة ومطالبا بها؟

وأشارت إلى أن القانون الإسرائيلي يقضي بضرورة تقديم شبهات حيال سرقة هذه القطعة الأثرية أو تلك من أجل حجزها كدليل مادي يستخدم في خطوات قضائية.

وقالت شفارتس: إن سلطة الآثار الإسرائيلية لم تتلق أجوبة من سلطات تطبيق القانون في العراق مباشرة أو بواسطة الإنتربول بهذا الخصوص.

ونهت شفارتس كلامها بأن سلطة الآثار الإسرائيلية مستعدة للتعاون مع أي جهة عراقية رسمية بشكل مباشر أو من خلال الانتربول أو عن طريق دولة ثالثة "صديقة".

أرقام رسمية تؤكد سرقة ١٥٠ ألف قطعة أثرية واسترجاع ٧ آلاف فقط

تعتبر وزارة الثقافة أن امتداد المواقع الاثارية في مناطق واسعة ومفتوحة وعدم تطويق تلك المناطق وتوفير الحماية الفعلية لها، سبب في ضياعها.

ويصعب تحديد أرقام الآثار والكنوز المسروقة من المواقع الأثرية في العراق بسبب عدم وجود تنقيبات دقيقة وإحصائيات، بل ان قسما كبيرا من تلك الآثار لم يتم تدوينه في سجلات خاصة لهذا الغرض.

وحسب كلام المستشار الإعلامي فان اثار حضارة سومر مثلا تنشر على طول العراق وعرضه والغالبية منها مدفونة تحت الأرض، لكنها تتركز في البصرة وميسان وواسط وبابل وكربلاء والنجف والديوانية والانبار–حسب تقارير الثقافة–.

والأرقام الرسمية تقول بفقدان قرابة ١٥٠ الف قطعة أثرية ثمينة خلال نهب المتحف الوطني بعد دخول القوات الأميركية في التاسع من نسيان وما تلاه، وبلغ عدد قطع الآثار التي استردها العراق بين أربعة آلاف وسبعة آلاف قطعة أثرية من تلك التي فقدت خلال عمليات السلب والنهب وتشمل المسروقات، تعويذات، وقطع عاج آشورية، ورؤوس منحوتة، وأوان طقسية، وخواتم اسطوانية يتم تهريبها والتعامل بها في أوساط فنية وأسواق سوداء في العالم.

وكان المتحف الوطني العراقي الذي ضم آلاف القطع الأثرية من حضارة بين النهرين إحدى أقدم الحضارات في العالم قد تعرض للنهب مثله في ذلك مثل العديد من المؤسسات الأخرى في أعقاب إطاحة القوات التي قادتها الولايات المتحدة بحكم الرئيس السابق صدام حسين في نيسان عام ٢٠٠٣. ووصف نهب المتحف بأنه "جريمة القرن" واتهمت القوات الأمريكية بعدم بذل جهد كاف لوقفه. وفي العامين الماضيين صودر زهاء ١٠٠٠ قطعة أثرية من مقتنيات المتحف الوطني العراقي في مطارات بالولايات المتحدة كما عثر على مئات القطع الأخرى في أوروبا ودول مجاورة للعراق مثل الأردن وسوريا. وقد عرضت على وسائل الإعلام قطع أثرية تشمل جرارا من الطين وألواحا من الصلصال يحمل بعضها كتابات باللغة المسمارية القديمة.

وذكرت دائرة الآثار والتراث العراقية في وقت سابق أن زهاء ٧٠٠ قطعة أثرية اكتشفت في جنوب البلاد خلال عام ٢٠٠٧. ويرجع الكثير من القطاع الأثرية التي عثر عليها في مواقع عدة حول مدينتي كربلاء والديوانية إلى العصرين البابلي والعباسي.

من جانب آخر، أعدت الهيئة العامة للآثار خطة للتنقيب وحماية المواقع الأثرية من التجاوزات والسرقة ضمن إستراتيجيتها للعام الحالي، وان الخطة التي أعدتها الهيئة تتضمن حماية المواقع الأثرية من السرقة والتدمير وعمليات الحفر غير المشروع لاسيما المحافظات الجنوبية التي تضم آثارا تعود الى الحضارة السومرية يزيد عمرها على ألفي عام قبل الميلاد والتي تم تخريبها على أيدي اللصوص.

الأردن مركز تهريب وتجميع القطع الاثارية المسروقة من العراق

كشف عدنان الأسدي، الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عن أن الأردن هي المركز الأساسي التي يتم تهريب آثار بلاده عبر أراضيها لإنها مفتوحة على جميع الدول تقريبا، داعياً إلى ضرورة الحفاظ على هذه الكنوز الحضارية من النهب.

وأكد الأسدي في تصريحات صحفية سابقة إن تهريب وسرقة الآثار العراقية متواصل منذ أعوام بعيدة، وأن العراق مهدد بفقدان تاريخه وارثه الاثاري المهيب أن لم تستخدم القوى الوطنية– جهودها بخصوص هذا الملف المهم.

وأضاف الأسدي: انه في الوقت الذي يتواصل الصراع السياسي على المناصب وتوزيعها، يبقى الغموض والقلق يلف مصير ملفات أساسية وحيوية تهم العراق ومصلحته منها ملف الآثار العراقية.

وقال الأسدي: حماية المواقع الاثارية تحتاج الى مال وأفراد لحمايتها، لدينا في العراق قرابة ٣٠ الف موقع آثاري مهم حسب دراسة حديثة لمجلس الوزراء، وتلك المواقع لا تحظى بالحماية التي تحتاجها.

وأردف: قياسا لعدد المواقع الاثارية فان القوات العسكرية المكلفة بحمايتها لا تتعدى أصابع اليد.. بل إن الغالبية العظمى من تلك المواقع الاثارية لا تحظى بأي نوع من أنواع الحماية، والسبب ليس قصوراً في نظرتنا لكن لان الواقع الأمني العراقي كما يعرف الجميع كان متدهورا جداً، وكان من الصعب إيقاف عمليات تهريب الآثار ونهبها.الحدود تقريبا مفتوحة، كما ان حماية الآثار كانت عملية صعبة.

ويواصل: في عام ٢٠٠٩ بعد ان استقر الوضع الأمني بشكل لافت أصبح من الممكن الانتباه أكثر الى حماية الآثار وصيانتها.

ولفت الاسدي الى انه تقدم بفكرة عملية أولية لتوفير حماية محكمة للمواقع الاثارية في العراق الى مجلس الوزراء، وملخص الفكرة يقتضي توفير الحماية لـ٣٠ الف موقع اثاري اعتماداً على أفراد شرطة (F.B.S)– حماية المنشآت–، فبدلاً من المشروع الذي تم طرحه والقاضي بالاستغناء عن خدمات الشرطة (F.B.S) الذين يقدر عددهم نحو ١٠٠ الف شرطي، فالمقترح ينفذ عن طرق تحويلهم الى شرطة حماية الآثار، ووضع خطة لتدريبهم وتوفير الآليات الحديثة، لان الآثار في العراق بحاجة الى حماية فعلية وتحرك سريع وحاسم.

وتابع الوكيل الأقدم: "هذه الفكرة واحدة من أفكار عديدة تتم دراستها لتوفير حماية سريعة للمواقع الاثارية، لكن المطلوب هو توفير حماية اكبر وتوفير المال اللازم لتشكيل مديرية حماية الآثار والتركيز عليها ليصبح عملها أكثر احترافية ومهنية، وقد اعتقلت مفارز مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية، في وزارة الداخلية العراقية في وقت سابق، عصابة لتهريب وسرقة الآثار والمخطوطات الإسلامية من العراق.

وقال العميد حسين الشمري مدير مكافحة الجريمة الاقتصادية "وردت معلومات إلى المديرية تؤكد قيام عصابة يحمل أفرادها الجنسية العراقية، بتهريب وسرقة الآثار ومخطوطات متنوعة تعود إلى القرنين الثاني والثالث الهجريين"، وبين أن أغلب تلك الآثار تم الحصول عليها عن طريق الحفر غير الرسمي لعدد من المواقع الأثرية المتواجدة في العراق، لاسيما المواقع التي تتسم بضعف الحراسة الأمنية.

وأضاف أنه بعد استحصال الموافقات القانونية من قبل قاضي التحقيق، تمكنت مفارز المديرية من اعتقال العصابة وبحوزتها تلك الآثار والمخطوطات أثناء عملية التسليم والتسلم لهذه القطع الأثرية.

وبخصوص الدول الرئيسة التي يتم تهريب الاثار العراقية عن طريقها تشير وزارة الداخلية الى إن الأردن هي المركز الأساسي التي يتم تهريب الآثار العراقية عبر أراضيها لانها مفتوحة على جميع الدول تقريبا. ويتمركز تجار تهريب الآثار الكبار في الأردن وقد جمعوا ثروات طائلة وإمبراطوريات عن طريق تهريب الآثار العراقية.

ولكن الأسدي أثنى على الأردن ولبنان والكثير من الدول التي بادرت لإحباط عمليات تهريب آثار كبيرة تمت على أراضيها، وكانت قد أعادت السلطات في الأردن وفي لبنان الكثير من الآثار العراقية المهربة عبر أراضيها.وأرسلت وزارة الداخلية ضباطا لإعادة الآثار وتسليمها الى الدوائر المختصة، كما أصبحت الكثير من الدول تبدي تعاونا اكبر بهذا الشأن.

وطبقاً للجداول المؤشرة في وزارة الداخلية فان تهريب الآثار الذي يتم عن طريق المناطق الجنوبية والوسطى اكبر بكثير من باقي المناطق العراقية، وتعزو الوزارة السبب في ذلك إلى غنى وثراء تلك المناطق بالآثار التي تمتد لحضارة عمرها أكثر من ٥٠٠٠ آلاف سنة.

ويتم تهريب الآثار ونقلها من المناطق الجنوبية الى المناطق الغربية في العراق، ومن هناك يتم تهريبها بشكل أسهل برا الى الدول الأخرى، لكن مهربي الآثار الجنوبيين لا يحصلون على مبالغ عالية قياساً بتلك التي يحصل عليها تجار الآثار في المنطقة الغربية من العراق، حيث يبيع مهرب الآثار الجنوبي بضاعته بسعر رخيص بالنسبة لتاجر الآثار في المنطقة الغربية، لكن مهربي الآثار الكبار الذين يستقر اغلبهم في الأردن يتقاضون الأرباح الأكبر لأنهم يبيعونها في السوق السوداء في العالم . وتفوق أرباح تجارة تهريب الآثار العراقية ملايين الدولارات.